

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف
بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله رب العالمين.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقرين،

بداية أبلغكم اعتذار السيد الوزير، الذي انتقل إلى محمة، وأشرف
بعرض مشروع قانون التصفية رقم 26.18 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة
المالية 2016، والذي يندرج في إطار حرص الحكومة على تكريس المجهود
المبذول لإعداد قوانين التصفية داخل الآجال الدستورية والقانونية، والآن
راه تحال على البرلمان مشروع قانون التصفية ديال 2017 أيضا.

واسمحو لي بداية أن أتوجه بالشكر إلى السيدات والسادة المستشارين
المحترمين على العناية التي تم إيلاؤها إلى هذا المشروع، وهو ما يؤثر على
الأهمية التي يحظى بها باعتباره أداة أساسية لتفعيل مضامين الدستور،
وخاصة ما يتعلق بتعزيز الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة وكذلك
ترسيخ نجاعة التدبير العمومي، باعتباره محورا أساسيا للإصلاح الميزانياتي
القائم على التدبير وفقا للنتائج.

سنة 2016 كانت سنة دخول القانون التنظيمي لقانون المالية الجديد
حيز التنفيذ، حيث قلص آجال إعداد وتقديم مشروع قانون التصفية
للبرلمان من 24 شهرا إلى 15 شهرا، وعزز دور قانون التصفية كأداة
أساسية للرقابة المالية للمؤسسة التشريعية لإبراز مدى التزامها بالترخيص
البرلماني أثناء تنفيذ القانون المالي.

عمليا هذا أول قانون مالي قانون للتصفية يتم إعداده وفقا للقانون
التنظيمي الجديد للمالية، وفي احترام للآجال التي حددها، حيث تمت إحالته
على البرلمان بتاريخ 30 مارس 2018، أي 15 شهرا بعد نهاية 2016، كما
تم إغناؤه بمجموعة من الوثائق، ومنها تقرير جديد لأول مرة حول الموارد
المصدرة للجماعات الترابية، حيث لأول مرة العلاقة ما بين المالية ديال
الدولة والمالية للجماعات المحلية مفصلة بتقرير تم تقديمه كرفق، وهو الآن راه
ضمن المرفقات للتقرير الصادر عن اللجنة.

أيضا يمكن القول أن النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2016 كما
حددها مشروع قانون التصفية جاءت على الشكل التالي:

1- على مستوى الميزانية العامة بلغت النفقات المنجزة عند نهاية
السنة 311.93 مليار درهم، تم تحصيل ما مجموعه 294.90 مليار درهم،
بنسبة إنجاز بلغت 104.24%، وقد شكلت الموارد العادية 76.36% من
مجموع هذه الموارد؛

2- فيما يتعلق بالحسابات الخصوصية للخزينة، بلغت النفقات المنجزة
ما مجموعه 76.38 مليار درهم، حيث تمثل النفقات هذه النفقات 83.47%
من مجموع النفقات، أما فيما يخص موارد هذه الحسابات التي حددها قانون

محضر الجلسة رقم 224

التاريخ: الثلاثاء 22 رمضان 1440هـ (28 مايو 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.
التوقيت: ثمان عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الواحدة والدقيقة الثانية
والاربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصين التشريعيين التاليين:

1- مشروع قانون التصفية رقم 26.18 المتعلق بتنفيذ قانون المالية
للسنة المالية 2016؛

2- مشروع قانون رقم 51.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون المتعلق
بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتجات
الفلاحية والبحرية (في إطار قراءة ثانية).

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيد وزيرين المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نخص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع القانونين
الجاهزين التاليين:

1- مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية
2016؛

2- مشروع قانون رقم 51.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون المتعلق
بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتجات الفلاحية
والبحرية، في إطار قراءة ثانية.

وقبل الشروع في دراسة هذين المشروعين، أود باسمكم جميعا أن أقدم
الشكر لأعضاء لجنة المالية وأعضاء لجنة الفلاحة وكذلك لرؤسائها وكذلك
لكافة المستشارين ورؤساء الفرق على المجهودات الجبارة التي بذلوها أثناء
الدراسة، وكذلك لأعضاء الحكومة الذين ساهموا في إغناء هذين المشروعين.
ونستهل الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون التصفية،
السيد وزير العلاقات مع البرلمان، أنت اللي غادي تقدم؟

إذن غادي نستهل الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون
التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2016، الكلمة للسيد
الوزير لتقديم مشروع القانون، تفضل.

العموميين لم تودع لدى المجلس الأعلى للحسابات في إبانها، حسب القانون، أولاً، بل أن هناك بعض المحاسبين العموميين لم يودعوا قط تقاريرهم لدى المجلس الأعلى للحسابات، وكانت الملاحظة ديال المجلس الأعلى للحسابات، ولم تجب الحكومة على هذا الأمر، وبالتالي فمطابقة المجلس الأعلى للحسابات لهاذا التقرير المطابقة أو التصريح بالمطابقة كان بالتحفظ وليس بالمطلق، هذا السبب الأول.

- السبب الثاني أن جل الفرضيات التي وردت في مشروع القانون المالي لسنة 2016 لم تتحقق، وفي مقدمتها الفرضية أو التوقع ديال نسبة النمو، التي الحكومة توقعت 4% تقريبا، بالكاد وصلنا 1%، وبطبيعة الحال بمنطق الأرقام والمنطق الاقتصادي فالتنفيذ ديال هاذ المشروع القانون ما سيكون كما ورد في ثنايا تفاصيل هاذ القانون.

- الأمر ما غنقولش الثالث ولكن ضمن هاذ التوقعات وضمن بعض التفاصيل، أن الحكومة التجأت بدون مبررات مقنعة إلى الإفراط أو الاستمرار في الإفراط في الاستدانة والاقتراض في السوق الداخلية والسوق المالية الدولية، الشيء الذي جعل المجلس الأعلى للحسابات يدق ناقوس الخطر الذي يشكله هاذ الإفراط في الاستدانة على الاقتصاد الوطني والمستقبل ديالو.

ولذلك نصوت بالرفض على هاذ مشروع القانون.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الإخوان يجمعو التقارير.

إذن غادي ندوزو للتصويت على مواد المشروع.

المادة 1:

الموافقون = 36؛

المعارضون = 11؛

المتنعون: لا أحد.

إذن المجلس وافق على هاذ المادة.

المادة 2:

الموافقون: نفس العدد.

المادة 3:

الموافقون: نفس العدد.

المادة 4:

الموافقون: نفس العدد.

المادة 5:

الموافقون: نفس العدد.

المادة 6:

المالية لسنة 2016 في 78.94 مليار درهم، فقد تم تحصيل 90.25 مليار درهم، أي نسبة إنجاز فاقت التوقعات.

أما فيما يخص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، فقد بلغت نفقات الاستغلال ما مجموعه 2.08 مليار درهم، وموارد الاستغلال لهذه المرافق بلغت تقديراتها النهائية 5.50 مليار درهم، وتم تحصيل 3.27 مليار درهم.

أما على مستوى نفقات الاستثمار لهذه المرافق والتي كانت مقررة في 1.57 مليار درهم، وبالمقابل بلغت التقديرات النهائية لموارد الاستثمار لهذه المرافق 4.43 مليار درهم، وقد تم تحصيل ما مجموعه 5.02 مليار درهم.

ختاماً، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، فإن تنفيذ قانون المالية لسنة 2016 تم في ظل سياق داخلي وخارجي اتسم بالتقلبات والعديد من الإكراهات والتحديات، وعرف معدل نمو الاقتصاد الوطني آنذاك في تلك السنوات 1.1%.

كما أن التوقعات الخاصة بالقانون المالي لسنة 2016 تحققت بنسبة إجمالية حددت على مستوى الموارد في 83%، على مستوى التكاليف في 75%، وقد تم تقليص عجز الميزانية في تلك السنة إلى 4.3% من الناتج الداخلي الخام، مع تسجيل مقابل 4.2% سنة 2015، مع تسجيل نسبة إنجاز على مستوى تنفيذ ميزانية الاستثمار بلغت 75% مقابل 71% سنة 2015.

تلكم، السادة والسيدات المستشارات المحترمت، أهم المعطيات والمؤشرات المرتبطة بهذا القانون.

وشكرا لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

كالعادة وكما تعلمون أن ندوة الرؤساء اتفقت على أن الأعضاء الذين يرغبون في أخذ الكلمة لهم ذلك، والفريق اللي أراد يقدم التقارير أو المداخلات كتابة له ذلك.

إذن ما كاينش حتى شي واحد يريد الكلمة، تفضل السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نحن صوتنا ضد مشروع قانون التصفية ديال ميزانية 2016 في اللجنة، وسنصوت كذلك برفض هذا المشروع القانون في هذه الجلسة، وبالتالي لا بد من تفسير تصويتنا.

تصويتنا "ضد" لسببين:

- السبب الأول هو أن واحد العدد ديال تقارير المحاسبين

التي كان مجلسكم الموقر قد صادق عليها. وعند تقديم هذا التعديل على أنظار لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلسكم الموقر، وافق أعضاؤها بالإجماع عليه. للتذكير فإن مشروع هذا القانون يهدف إلى توسيع مجال القانون رقم 25.06 ليشمل المنتجات البحرية، فبلادنا والحمد لله تتوفر على مؤهلات كبيرة من منتجات بحرية قابلة للترميز، حيث يمكن للأسماك الطازجة لطنجة و(L'Anchois) المملح والروبيان المجدد المقشر وكويريات السردين المملح وغيرها من المنتجات أن تستفيد من (LABEL) بعلامة الجودة البحرية، كما يمكن على الخصوص لكل من أخطبوط الداخلة، ومحار الداخلة، والذرة بوجوده، وسردين الحسمة، الحصول على علامات البيان الجغرافي، مما من شأنها أن يثمن هذه المنتجات ويرفع من قيمتها. في الختام، اسمحوا لي السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون أن أتقدم بالشكر الخالص إلى لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، رئيسا وأعضاء، على تجاوبهم راجيا أن تحظى هذه الصيغة الجديدة بموافقتكم، كما كان الشأن عليه داخل اللجنة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الآن ننتقل للتصويت على المشروع المحال علينا من طرف مجلس النواب في إطار قراءة ثانية:

المادة 17 من المادة الثانية من المشروع:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي نصوتو على المشروع برمته:

الموافقون: بالإجماع.

وبذلك، يكون المجلس قد وافق على مشروع قانون رقم 51.14 بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتجات الفلاحية والبحرية، في إطار قراءة ثانية.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة للرئاسة.

أولا - مشروع قانون رقم 26.18 يتعلق بتصنيفية الميزانية السنوية لسنة 2016.

1- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الموافقون: نفس العدد.

المادة 7:

الموافقون: نزيدي جوج (38)

المادة 9:

الموافقون: نفس العدد.

المادة 10:

الموافقون: نفس العدد.

المادة 11:

الموافقون: نفس العدد.

والآن غادي نعرض المشروع برمته:

الموافقون = 38؛

المعارضون = 11؛

المتنعون = 4.

إذن، وافق المجلس على مشروع قانون التصفية رقم 26.18 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2016 بأغلبية الحاضرين. شكرا السيد الوزير.

الآن غادي نمرؤ إلى مشروع قانون آخر رقم 51.14 للتصويت عليه، يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتجات الفلاحية والبحرية، في إطار قراءة ثانية. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد حمو أوحلي، كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات:

بسم الله الرحمن الرحيم .

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

يسعدني أن أقدم أمام أنظار مجلسكم الموقر في قراءة ثانية، مشروع القانون رقم 51.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتجات الفلاحية والبحرية. للتذكير، فقد سبق لمجلسكم الموقر أن تدارس هذا المشروع وصادق عليه بالإجماع في جلسته العامة بتاريخ 12 فبراير 2018.

وخلال قراءته الثانية من قبل زملائكم النواب، تم إعادة تعديل المادة الثانية للمشروع، التي تنسخ وتعوض أحكام المادة 17 من القانون رقم 25.06 الخاصة باللجنة الوطنية للعلامات المميزة للمنشأ والجودة، وخاصة فيما يتعلق بتكوينها لتضم بالإضافة إلى أعضاء يمثلون الإدارة والمؤسسات العمومية والمؤسسات العلمية المعنية وفيدرالية غرف الفلاحة وفيدرالية غرف الصيد البحري، ممثلا عن الهيئة البين مهنية المعنية بالفلاحة أو الصيد البحري عوض ممثلي الهيئات بين المهنة المعنية للفلاحة والصيد البحري

ومن جهة أخرى، نسجل بكل إيجابية نسبة ارتفاع الموارد غير الجبائية بين سنتي 2015 و2016 التي بلغت 21.8% وكذا الموارد الجبائية التي تزايدت بنسبة 9.1% بفضل الجهود المبذولة من طرف المديرية العامة للضرائب في مجال التحصيل الضريبي والمراقبة الجبائية، مما سيمكن من تجاوز الوضعية الراهنة المتسمة بالضغط المستمر للنفقات أمام قلة الموارد. ويمكن القول أن التفاوتات المسجلة في الأداء المالي للقطاعات الوزارية (فيما يخص على سبيل المثال تنفيذ نفقات المعدات والنفقات المختلفة برسم سنة 2016، نسجل على التوالي نسب 90.1% و68.6% بالنسبة لوزارة الاقتصاد والمالية و الوزارة المنتدبة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة)، يدعوننا لإلحاح إلى مطالبة الحكومة بتسيخ متطلبات الحكامة الجيدة، من خلال تفعيل نظام ليقظة مدعوم بنظام معلوماتي لتمكين التفاعل بشكل مبكر مع تدهور المؤشرات الاقتصادية، واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة، وكذا تدبير المخاطر، باعتبارها عنصرا أساسيا في مسلسل إعداد وتدبير السياسات العمومية.

إننا نعتقد جازمين أن أي تأخير من لدن الحكومة في تفعيل آلية تدبير المخاطر سيرهن تحسن معدلات النمو الاقتصادي، وما يقتضيه تسريع مسار الإصلاح والرفع من قدرات الانجاز مما يعزز لدينا قناعة راسخة أن تسيخ عنصر الحكامة الجيدة على مستوى إصلاح الإدارة والمؤسسات العمومية مع ربط الانجازات بالأهداف يعتبر حجر الزاوية لضمان نجاح هذا الورش. ومن هذا المنطلق، إننا في فريق العدالة والتنمية، وضمنه مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نعتبر أن تفعيل المقتضيات المتعلقة بالحكامة الجيدة المنصوص عليها في الدستور يستلزم اعتماد ميثاق المرافق العمومية باعتباره إطارا مرجعيا شاملا وموحدا للقواعد والضوابط التي يجب أن تؤطر سير المرفق العام بمختلف مكوناته، والواجب على الإدارة الالتزام بها سواء على مستوى التنظيم والتدبير الإداريين أو في علاقاتها بالمتعاملين معها.

إن تحقيق هذه المقاصد يستلزم، في نظرنا، مأسسة الالتزامات الإرادية بين الدولة والقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية وتقوية آليات التشاور والبناء المشترك.

ولايفوتنا بهذه المناسبة التذكير بقناعتنا كفريق العدالة والتنمية أن تسيخ عنصر الحكامة الجيدة على مستوى إصلاح الإدارة والمؤسسات العمومية وجب إدراجه في إطار سياسة عمومية حتى يتسنى لنا القيام بتقييم حصيلتها بالشكل المطلوب قصد الوقوف على الجوانب الإيجابية وتحديد مكامن الخلل التي تعيق تطورها، وفعاليتها وإعمال المقتضى الدستوري القاضي بتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وبالنظر لتزايد حجم الحاجيات الأساسية للمواطن في مجال التجهيزات والبنيات التحتية والسياسات الاجتماعية، يتطلب في تقديرنا ضرورة أن تبقى مسألة تسيخ الحكامة الجيدة من خلال اعتماد أعلى درجات الشفافية

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لمناقشة مشروع قانون رقم 26.18 المتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2016 بغرض تقييم عمل الحكومة ومراقبة أدائها برلمانيا، في إطار الصلاحيات والترخيصات الممنوحة لها بموجب القانون المالي 2016 والإطلاع والتحقق على الكيفية التي تم بها استخلاص الموارد وصرف الاعتمادات برسم نفس السنة المالية.

ونود في البداية أن نسجل بكل إيجابية تقليص آجال إعداد وتقديم مشروع قانون التصفية للبرلمان من 24 شهرا إلى 15، شهرا طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، مما سيمكن من مناقشته في مدة زمنية معقولة، وهو ما سيسهم في تقوية الرقابة البعدية للبرلمان على المالية العمومية وتعزيز الشفافية بالشكل الذي يحقق نجاعة التدخلات العمومية، وتحسين أداء المرفق العمومي والرفع من أثر السياسات العمومية على السكان.

ومن جهة أخرى، فإننا نعتبر في نفس السياق أن إغناء الوثائق المصاحبة لهذا المشروع مستقبلا بتقرير جديد حول الموارد المرصدة للجماعات الترابية سيشكل مجهودا معتبرا يمكن من إضفاء مزيد من الصداقة على الأرقام والمعطيات المقدمة في الوثائق الميزانية المرافقة لمشروع قانون التصفية المتعلقة بتنفيذ قانون المالية.

إن قراءة النتائج النهائية لمشروع قانون التصفية لسنة 2016 كانت في مجملها إيجابية نذكر من بينها مايلي:

- تنفيذ نسبة إنجاز مهمة على مستوى نفقات الميزانية العامة لسنة 2016 حيث بلغت 99.40% بالنسبة للاعتمادات النهائية مقارنة بنسبة 90% برسم 2015؛

- تسجيل نسبة إنجاز على مستوى نفقات الاستثمار لسنة 2016 تقدر ب 74.96% من الاعتمادات النهائية مقارنة بنسبة 71.10% برسم 2015؛

- تنفيذ نسب إنجاز مهمة على مستوى موارد ونفقات الحسابات الخصوصية للخزينة التي تقدر على التوالي في 114.33% و114.49%؛

- تسجيل زيادة للموارد على النفقات بمرفق الدولة المسيرة بصورة مستقلة قدرها 4.64 مليار درهم؛

- تنفيذ نسب إنجاز إيجابية على مستوى التوقعات الخاصة بقانون المالية للسنة المالية 2016 التي تحققت فيما يخص الموارد ب 83% وكذا التكاليف ب 75%؛

- انخفاض نفقات الدين العمومي خلال السنة المالية 2016 بنسبة 19.57% مقابل نسبة 23% بالمقارنة مع السنة المالية 2015.

المعدل الزمني يتراوح ما بين 9 و5 سنوات، مما يجعلها مجرد قوانين شكلية يفقدها التأخير في تقديمها، أهميتها ويفرغها من مضمونها.

وعليه فإن الحكومة مطالبة اليوم بمضاعفة مجهوداتها من أجل الالتزام بالآجال القانونية التي ينص عليها الدستور خاصة وأن العديد من الدول المتقدمة لا يتطلب منها إعداد وتقديم مشروع قانون التصفية إلا شهورا معدودة.

وأخيرا، لا بد أن نحبي الحكومة على المجهودات التي بذلتها من أجل تسريع وتيرة إعداد وتقديم قوانين التصفية، وذلك في إطار الحرص على تفعيل أحكام الدستور من جهة، وكذا في إطار إعطاء قانون التصفية الأهمية التي يستحقها كأداة مهمة من أدوات الرقابة البرلمانية، وعلى اعتبار أننا كأغلبية تساهم في التدبير الحكومي، وساهمنا في تنفيذ قانون المالية، من الطبيعي أن نتفاعل بالإيجاب مع مشروع قانون التصفية هذا. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الجلسة،

يطيب لي باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بمناسبة مناقشة مشروع قانون التصفية رقم 26.18 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2016 الذي صادقت عليه لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

السيد الرئيس،

يعتبر قانون التصفية رقم 26.18 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2016 قيد الدراسة والمصادقة أحد المؤشرات الدالة على نضج الرقابة البرلمانية، ذلك أن قوة وصلابة مؤسسات الرقابة القضائية والبرلمانية هي الضمانة الحقيقية للحد من الفساد ومكافحته، تأسيسا على مبادئ ربط المسؤولية بالمحاسبة والحكامه الجيدة، وهو ما يمكن ممثلي الأمة بالقيام بالأدوار المنوطة بهم، وأهمها محاسبة الحكومة على تدبيرها للشأن العمومي في نطاق القانون ووفقا لأحكام الدستور. وهو ما يمكن البرلمان من تحليل ودراسة مؤشر دقة تخطيط الموارد والنفقات ومؤشر دقة إعداد وتنفيذ الميزانية بشكل عام.

السيد الرئيس،

إذا كان مشروع القانون قيد التصويت والمصادقة عليه أمام الجلسة العامة، يهدف إلى مواصلة المجهودات المبذولة من طرف الحكومة والرامية إلى إعداد قوانين التصفية وتقديمها إلى المؤسسة التشريعية داخل الآجال الدستورية والقانونية وذلك لتمكينها من الاطلاع والتحقق من كيفية استخلاص الموارد وصرف الاعتمادات برسم السنة المالية 2016؛ وكذا

وضمان الحق في الوصول إلى المعلومة حتى تتمكن بلادنا من ترشيد النفقات على ضوء الرهان الأكبر وهو خلق التوازن المحلي وبالتالي الرفع من الهوامش الميزانية للدولة.

ومن شأن هذه الإجراءات أن تمنح زحما إضافيا لوتيرة التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني، لتحقيق نمو تصاعدي شمولي ومستدام.

لكل هذه الأسباب، فإننا كفرق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 26.18 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2016.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

2- مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 26.18 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2016، لأعرض على أظنار مجلسنا الموقر وجهة نظرنا حول هذا المشروع، مسجلين في البداية وفاء الحكومة بالتزامها في ظل الدستور الجديد، وهو إجراء دستوري وقانوني يتم من خلاله تقييم سنة مالية منتهية من الجانب المحاسبي، وذلك من حيث النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية، وعلى مستوى الميزانية العامة، وعلى مستوى الحسابات الخصوصية للخزينة وعلى مستوى مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

السيد الرئيس،

إن أهمية هذا القانون تظهر أثناء تقديمه، حيث تحدد مجموع عمليات تنفيذ القانون المالي وعمليات خزينة الدولة والترخيص بالتحويل المحاسبي لحساب الخزينة، وبذلك فإن مناقشة قانون التصفية تكتسي أهمية خاصة، حيث تمكن من الوقوف على الاختلالات وحصر النفقات وأوجه الصرف المختلفة وتوظيفها في مساهمة الأداء الحكومي.

لذا وجب تقوية دور هذه القوانين وإغناء مضامينها وتبويبها مكانة لائقة بها انسجاما مع مقتضيات الدستورية التي تلزم الحكومة بان تعتمد مشروع قانون خاص بتصفية الميزانية، قبل نهاية السنة المالية الثانية الموالية، وبالتالي فقانون التصفية هذا يكتسي أهمية بالغة باعتباره آلية لإخبار البرلمان وإطلاعهم على كيفية صرف الاعتمادات، وهو كذلك وسيلة لممارسة الرقابة البعدية على أعمال الحكومة من طرف البرلمان، لذا أصبح لزاما على الحكومة تقديم مشروع قانون التصفية أمام البرلمان لمناقشته ومعرفة أوجه صرف المال العام قبل نهاية السنة الثانية الموالية، وهو رهان يمكن تسجيله إيجابيا، بحيث أصبح بالإمكان الوصول إلى معدل زمني متوسط للمصادقة على قانون تصفية ميزانية السنة المالية في حدود سنتين على أبعد تقدير، بعدما كان

وهو ما يجعلنا نشيد بتلك التدابير، مع المطالبة بتركيز الاستثمار في الرأسمال البشري في أفق النجاح في رفع تحدي التصنيع وجعل ريادة الأعمال (خلق المقاول) إحدى دعائم استراتيجية النهوض بتشغيل الشباب، باعتباره أحد المدخل التي ينبغي استكشاف ما تجبل به من فرص كفيّة بتعزيز إدماج الشباب داخل المجتمع انسجاماً مع التوجهات الملكية السامية. وانسجاماً مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة بخصوص مشروع قانون رقم 26.18 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2016، فإننا نصوت على مشروع هذا القانون بالإيجاب. وشكراً على حسن إصغائكم.

4- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، بأن أتناول الكلمة بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 26.18 يتعلق بتصفية الميزانية السنوية لسنة 2016 بالجلسة العامة، ونعتبرها مناسبة للوقوف على مدى إنجاز قانون المالية لسنة 2016، والتعثرات التي عرفها هذا الإنجاز والنقائص والاختلالات التي اعترضت تنفيذه، وأكد أن هذا النقاش يركز على دور البرلمان في المراقبة البعدية لقوانين المالية من جهة وكذا ما ورد في تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2016، والتصريح العام بمطابقة حسابات المحاسبين الفردية للحساب العام للمملكة للسنة المالية 2016، وكذا مختلف الوثائق والتقارير التي زودت بها وزارة الاقتصاد والمالية أعضاء اللجنة.

السيد الرئيس،

إن مناقشة هذا المشروع يجب أن تكون وفق منهجية النجاعة المالية التي تؤسس لعمل اللجنة بصفة خاصة وعمل البرلمان بصفة عامة، من خلال دراسة أهداف ووسائل وإنجازات السنة المالية 2016، كما أنه من المفروض أن تعتمد هذه المناقشة على تقييم الاستراتيجيات من خلال توظيف الوسائل في بلوغ الأهداف والحكمة الجيدة، لتحقيق الإنجازات ودراسة أثرها على الوطن والمواطنين، خصوصاً وأن بلادنا تعرف غليانا اجتماعيا اختلط فيه مفهوم تدبير الشأن العام والمسؤولية والمحاسبة على الحكومة الحالية، فأصبحت مرة تندد بهذا الغليان والاحتجاجات، ومرة أخرى تشارك فيها وتقدم تصريحات تنتقد فيها الحكومة نفسها.

إن ربط المسؤولية بالمحاسبة يتجلى في توضيح الأمور وإعطاء الحسابات الدقيقة لنسبة إنجاز المشاريع والميزانيات التي توقعها قوانين المالية، مادامت كلها قوانين توقعية تنبئ على الافتراضات، والمؤشرات المالية والاقتصادية العالمية (سعر البترول-سعر صرف العملات-توقعات

تثبيت النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2016، وذلك على مستوى كل من الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

فالفارق بين التوقعات والمنجزات، والتفاوتات المسجلة في الأداء المالي للقطاعات الوزارية؛ فحسب تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2016 وكذا التقارير المرفقة بقانون التصفية قيد الدراسة، يتبين أن نسبة الإنجاز لا تعطي صورة حقيقية حول التنفيذ الفعلي والنهائي لجميع النفقات (باستثناء ثمن برميل النفط)، فنسبة مهمة منها تتعلق بالإمدادات والإعانات التي تتحملها الميزانية العامة للدولة وتوجه إلى أجهزة عمومية أو ميزانيات موازية، منها ما لا يدرج في قانون المالية ويقيد على أنها نفقة عمومية بنسبة إنجاز 100%، علاوة على أن إلغاء بعض الاعتمادات من ميزانيات بعض القطاعات، مسألة يتعين تداركها مستقبلاً، مع ضرورة توضيح بعض الأمور من بينها؛ أسباب ارتفاع الاعتمادات المرحلة؟ هل بسبب المبالغة في التوقعات المبرججة أم لأسباب أخرى؟ وهو ما يستدعي بذل المزيد من الجهود في سبيل ضبط طرق الإنفاق العمومي مع ما يفرض ذلك من تقوية منهجية وضع الفرضيات والتوقعات وجعلها أكثر واقعية.

السيد الرئيس،

في الشق المتعلق بنفقات الدين العمومي، يلاحظ استمرار تفاقم عجز الميزانية وبالتبعية تفاقم عجز الخزينة التي بلغت 657.5 مليار درهم مع تم سنة 2016، واستمرار المنحى التصاعدي لدين الخزينة الذي وصل مع نهاية عام 2016 إلى نسبة 64,7% من الناتج الداخلي الخام، مقارنة ب 64,1% عند تم سنة 2015، رغم الإصلاحات الكبرى التي عرفتها المالية العمومية بالمغرب؛ ذلك أن ارتفاع مديونية الخزينة هي المؤشر الأساسي على مدى جودة التوازنات المالية وسلامة الميزانية العمومية من الهشاشة ومخاطر الأزمة المالية.

وعلى المستوى الاقتصادي، ورغم أن المنظومة الاقتصادية لبلادنا تشوبها اختلالات بنيوية وعجز متواصل في الميزانيات العامة بفعل عدة عوامل، حيث تم تسجيل انكماش القيمة المضافة في الفلاحة واستمرار ضعف القطاعات غير الفلاحية وضعف أداء قطاع البناء والصناعة الاستخراجية، كما تم تسجيل نمو سلبي في صافي الصادرات إذ بلغ -4,7%.

السيد الرئيس،

ورغم ما قيل سلفاً، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نتمن ما جاء في مقتضيات مشروع القانون الحالي، ذلك أن الحكومة قامت بالعديد من التدابير وسطرت مجموعة من الإجراءات الضرورية والرامية إلى دعم الاستثمار الخاص وتخفيف المقاولات المواطنة؛ حيث إن المعطيات الواردة في مشروع قانون التصفية رقم 26.18 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2016 عرف إقرار 403 تدبير خاص بتحفيز الاستثمار العمومي والخاص،

التحولات السياسية والدستورية التي عرفتها بلادنا، مما يجعلنا نؤكد مرة أخرى على ضرورة وضع فرضيات أكثر واقعية وأكثر جدية وأكثر قربا من الواقع المعيش للمواطنين.

واعتمادا على ما ورد في تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2016، وكذا التقارير المعدة من طرف وزارة المالية المصاحبة لقانون التصفية نجد من خلال مقارنة إحصائية أن نسبة الإنجاز لا تعطي صورة حقيقية حول التنفيذ الفعلي والنهائي لجميع النفقات، وهنا نطرح سؤالاً عريضاً حول ضعف نسبة الإنجاز في بعض القطاعات رغم أن هذه القطاعات وخلال مناقشة الميزانية الفرعية القطاعية تشتكي من ضعف الموارد أو الخصائص في ميزانياتها الفرعية، وهذا ما يجعلنا نطرح السؤال العريض والأبدي حول سوء توزيع الموارد المالية بين المرافق العمومية، خصوصا وأن هذه العملية تحول لبعض المرافق اعتمادات مالية تفوق طاقتها الاستيعابية، في حين تحرم مرافق أخرى من موارد إضافية لها القدرة على استغلالها كليا، أضف إلى هذا كله أن المرافق الاجتماعية بالعديد من الوزارات والمؤسسات العمومية تشكو من عدم توفرها على إمكانات مادية كافية، في حين أن المرافق الأخرى يبين واقع الحال فيها أنها لم تقم باستغلال الموارد المخصصة لها بشكل كلي.

لكل ما سبق الإشارة إليه، السيد الرئيس، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالامتناع على نص المشروع.

ثانياً: مشروع قانون رقم 51.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتجات الفلاحية والبحرية (في إطار قراءة ثانية):

1- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 51.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتجات الفلاحية والبحرية، نستحضر جميعا المكانة المتميزة التي يحظى بها قطاع الصيد البحري في الاقتصاد الوطني حيث سيمكن إدخال علامة الجودة البحرية على غرار علامة الجودة الفلاحية ضمن مقتضيات مشروع القانون بما في ذلك النصوص التطبيقية التي توطن مجال عمله.

إننا في فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نعتبر مشروع القانون الذي نحن بصددته يكتسي أهمية كبرى، على اعتبار أنه يروم تمييز المنتجات البحرية وتحسين قدرتها التنافسية من خلال إدخال

الموسم الفلاحي....) وغيرها من التوقعات التي من المفروض أن تحصل الآن على نسبة صحتها وإنجازها، وتخطط من خلالها لتصحيح الأوضاع مستقبلا، رغم أن قوانين المالية التي جاءت بعد قانون المالية لسنة 2016 (2017-2018) لم تأتي بشيء يذكر لتصحيح الاختلالات الاجتماعية التي عرفتها بلادنا خلال الفترات السابقة.

السيد الرئيس،

إن وظيفة البرلمان في المراقبة البعيدة على تنفيذ القانون المالي السنوي من المفروض أن تمكن في حصر نتائج السنة المالية وقياس الفوارق بين نتائج التنفيذ الفعلي والتقارير الواردة في القانون المالي السنوي لسنة 2016.

ومن خلال نقاش مشروع قانون المالية لسنة 2016، آنذاك كنا نأمل أن يكون هذا القانون هو التنزيل الفعلي للنظرة الملكية والرؤية الاستراتيجية لتطوير نموذج اقتصادي جديد يدخل المغرب في نادي البلدان الصاعدة، ولكن للأسف خابت كل الآمال والظنون، بل عرف المغرب تراجعاً كبيراً على مستوى العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وزادت حدة التوترات والاحتجاجات، وضرب القدرة الشرائية وتبخيس العمل النقابي والهروب من كل الحوارات مع الفرقاء الاجتماعيين، بل وضرب الحوار الاجتماعي في العمق من خلال تنصل الحكومة من التزاماتها، وتقديمها عرض اجتماعي ضعيف، لا يرقى إلى طموحات المواطنين عموماً والطبقة العاملة على وجه الخصوص.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نعتبر أن مناقشة مشروع قانون رقم 26.18 يتعلق بتصنيف الميزانية السنوية لسنة 2016، محطة للوقوف على مدى نجاعة الإدارة المالية المغربية في تنفيذ الميزانية السنوية، ومدى احترام الحكومة لالتزاماتها في عدة مجالات، وخصوصاً في تحقيق إقلاع اقتصادي يهدف دعم النمو وخلق الثروة في إطار نموذج اقتصادي متجدد، وفي نفس الوقت إعادة التوازن إلى المالية العمومية ووفق النزيف، هذا النزيف المزمن الذي يعرفه اقتصادنا الوطني والذي كانت له تأثيرات سلبية على العرض الاجتماعي، وعلى المعيش اليومي للمواطنين وخصوصاً الطبقات الفقيرة والفئات العمالية وعموم موظفات وموظفي الدولة بما فيهم الطبقة المتوسطة التي أصبحت تتقهقر سنة بعد سنة، جراء الضغط الضريبي المباشر وغير المباشر (الضريبة على الدخل - الضريبة على القيمة المضافة) مصاريف التعليم الخاص والتطبيب وغيرها من الاكراهات الاجتماعية الأخرى التي يئن تحت وطأتها عموم المواطنين.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالفرضيات، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل، نؤكد على أن المعطيات الاستراتيجية المتعلقة بميزانية سنة 2016، هي توقعات فرضتها البرامج الحكومية المنبثقة بدورها من البرامج الانتخابية للأحزاب المشكلة للحكومة، والمفرطة في التفاؤل، حيث أن هذه المنهجية تصطدم بواقع

ولذلك، فإن فريق العدالة والتنمية سيصوت بالإيجاب على مشروع القانون رقم 51.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتجات الفلاحية والبحرية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

2- مداخلة الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر لأعرض وجهة نظرنا في مشروع القانون رقم 51.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتجات الفلاحية والبحرية، وذلك في إطار قراءة ثانية.

في البداية لا بد من استحضار أهداف هذا المشروع المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة، مؤكداً على أن تعديله، يهدف إلى ضرورة الحفاظ على تنوع المنتجات الفلاحية والبحرية، وحماية الإرث الثقافي المرتبط بها، وكذا الاعتراف بمنشئها ومواصفاتها وطريقة إنتاجها والتأكيد على ضرورة إغناء المهارات، مع العمل على تمييز المنتجات الفلاحية والبحرية، والسعي للرفع من جودتها قصد تحسين مستوى دخل المستفيدين من عمليات الترميز.

السيد الرئيس،

فما يخص المادة 17 من المشروع المتعلقة بتأسيس اللجنة الوطنية للعلامات المميزة للمنشأ والجودة، فقد تم إعادة النظر فيها قصد إدخال الممثلين التابعين للمؤسسات التي تم إحداثها بقطاعي الفلاحة والصيد البحري وإحداث لجنة فرعية منبثقة عنها، والتي تقتضي إضافة تمثيلية الهيئات بين مهنية لما لها من قيمة مضافة، وأيضاً بالشكل الذي يضمن تمثيلية واحدة للمنظمات بين مهنية.

السيد الرئيس،

نظراً لأهمية هذا المشروع، فإننا في الفريق الحركي سنصوت عليه في إطار القراءة الثانية إيجاباً.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

علامة الجودة البحرية، وكذا الاعتراف بمنشئها ومواصفاتها وطريقة إنتاجها، والتي تهدف على وجه الخصوص، إلى تعزيز جودة الإنتاج وتحسين ظروف عيش وعمل مهني قطاع الصيد البحري بالنظر إلى الطلب العالمي المتزايد على المنتجات البحرية.

من هذا المنطلق، إننا نسجل بإيجابية ونشيد بهذا الإجراء التشريعي للحكومة في إطار الاستجابة لمطلب تمييز الثروة السمكية لبلادنا، وإغناء مهارات مهني قطاع الصيد البحري حتى يتسنى لهم ممارسة أنشطتهم في أحسن الظروف للاستجابة بصفة كمية ونوعية للتحديات التي تواجههم بشكل يومي، مع الأخذ بعين الاعتبار فرص الشغل التي يمكن أن تكون عامل استقرار للعديد من الأسر المغربية.

يأتي هذا الإجراء لسد فراغ تصدير الإنتاج الوطني للأسماك في غياب أي علامة مميزة للمنشأ والجودة يؤثر بشكل سلبي على تمييز أفضل للمنتجات البحرية وكذا تنمية قطاع الصيد البحري الوطني. كما نعتبر أن التأطير القانوني لعلامة الجودة البحرية سيمكن من تدارك تأخر بلادنا في هذا الباب، لاسيما وأنه يتم تصدير جزء كبير من إنتاج الأسماك دون أي تمييز والتي تمثل 41% من إجمالي حجم صادرات القطاع. وعلى الرغم من الانخفاض التدريجي لهذه الحصة في السنوات الأخيرة، إلا أن ذلك يشكل إمكانات ضائعة من حيث إحداث فرص الشغل والقيمة المضافة على المستويين الوطني والمحلي.

وعلاوة على المزايا والضمانات القانونية التي يتيحها توفر المنتج البحري على علامة مميزة للمنشأ والجودة، يبقى نجاحها، من وجهة نظرنا، رهينا بتنفيذ عدد من التدابير المصاحبة من طرف الحكومة وفق ما يلي:

- ترسيخ آليات الحكامة والشفافية على مستوى اعتماد أنظمة المراقبة الداخلية والمعلوماتية للمنتج البحري الوطني لتثمينه والرفع من قيمته المضافة؛

- ضرورة التأطير القانوني لعمليات المواكبة لفائدة مهني قطاع الصيد البحري في إطار المساعدة التقنية التي تقدمها الحكومة لفائدتهم مع الإشارة إلى تفعيل إلزاميتها وضرورة تقديمها وفق جدولة زمنية محددة على مدار السنة من خلال التنصيص عليها كإجراء تنظيبي.

وفي الختام، فإننا نعتبر أن حرص كل من الحكومة والبرلمان على إخراجها إلى حيز الوجود والتعامل معه بنفس إيجابي توافقي نظراً لأهميته، يجعلنا نعتبر عن دعمنا لكل التدابير التي تعزز عمل مهني قطاع الصيد البحري ببلادنا. كما نغتنم هذه الفرصة لنوجه تحية تقدير إلى جميع مهني قطاع الصيد البحري، والذين يبذلون جهوداً مهمة للنهوض بهذا القطاع وتطويره في أفق الرفع من القيمة المضافة لعملهم وتحسين أثرها على النمو الاقتصادي الوطني.